مقياس أخلاقيات الأعمال

مقياس أخلاقيات الأعمال

السنة الثانية ليسانس علوم
د. ثامري عثمان

2024

قائمة المحتويات

I-الدرس الثاني: طرق وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي 5

آ. المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي والإداري. 6

ب. طرق وأساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي. 7

الدرس الثاني: طرق وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي

المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي والإداري 6
طرق وأساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي 7

في هذا الدرس سنتطرق إلى طرق وآليات مكافحة الفساد المالي والإداري بداية من خلال سرد المؤشرات الدولية لقياس مدى وجوده من عدمه وكذلك طرق وأساليب مكافحة الفساد المالي والإداري

آ. المؤشرات الدولية لقياس الفساد المالي والإداري

5

يوجد عدة مؤشرات دولية تستخدم لقياس مستوى الفساد المالي والإداري في البلدان. نذكر منها :

- مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (**CPI**): يعتبر أشهر وأكثر المؤشرات استخداما وتأثيرا في مجال قياس الفساد. يقيس مدى الفساد في القطاع العام مثل الفساد السياسي والفساد في القطاع العام والفساد في المؤسسات العامة. بناءا على تقييمات وتحليلات متعددة من مصادر مختلفة، بما في ذلك استطلاعات الرأي وتقييمات الخبراء. ويقدم تصنيفات للبلدان على مقياس من 0إلى ،100حيث يُعتبر الرقم الأعلى مؤشرا على عدم وجود فساد والرقم الأدنى مؤشرا على وجود فساد شديد.
- مؤشر فريدوم هاوس(**FHIs**): يقيس درجة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان، بما في ذلك مستوى الفساد السياسي. يستند المؤشر إلى تقييمات الخبراء والبيانات المتاحة لتقييم مستوى الفساد والشفافية. يقدم تصنيفات للبلدان بناءا على حجم الفساد والاستبداد وقلة الحرية الأساسية.
- مؤشر الحاكمية العالمية (**WGI**): يقدم تصنيفات للبلدان بناءا على عدة جوانب من الحكم الرشيد، بما في ذلك مستوى الفساد. يعتمد على تقييمات الخبراء والبيانات المتاحة لقياس مستوى الفساد والشفافية. يشمل عدة عناصر مثل فعالية الحكومة، وتقدير القانون، والشفافية، ومكافحة الفساد.
- مؤشر الفساد الوطني (**NCI**): يقيس مستوى الفساد في البلدان بناءا على تحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية، يستند إلى مؤشرات مثل التربية والصحة والتجارة والأعمال والتشريعات المضادة للفساد يقدم تصنيفات للبلدان بناءا على درجة الفساد الوطني

يهدف استخدام هذه المؤشرات إلى تقديم صورة شاملة عن مستوى الفساد في البلدان وتمكين المجتمع الدولي والجهات المعنية من اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة؛ ومع ذلك يجب مراعاة بعض التحديات في استخدام مؤشرات الفساد المالي والإداري، مثل صعوبة قياس الفساد بشكل دقيق وتوفير بيانات موثوقة في بعض البلدان

يجب أيضا النظر في الثقافة والسياق الاجتماعي لكل دولة وتفاوتها في مفهوم الفساد، لذى ينبغي

استخدام مؤشرات الفساد المالي والإداري كأداة إحصائية وتقييمية تعزز الوعي بالفساد وتشجع على اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحته. كما يجب أن يتم توظيف هذه المؤشرات في إطار استراتيجي أوسع يشمل تحسين النظم القانونية وتعزيز المساءلة وتشجيع المشاركة المدنية.

ب. طرق وأساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي

6

تعد جميع أشكال الفساد السياسي والمالي والإداري المنغص الأول للنزاهة والشفافية اللتين تعدان الضمان الحقيقي لعملية بناء الاقتصاد الوطني ويقع على عاتق الدولة مسؤولية إطلاع المواطنين بصورة مستمرة على سير عمليات الإدارة العامة، لذا ينبغي أن يرافق نشاط المرافق العامة شفافية عالية تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والجهات المختصة من الاطلاع على الحقائق المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية لكي يكون بالإمكان مساءلة ومحاسبة المسئولين في حال وجود تقصير في العمل أو عمليات فساد تقود إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني .

والعلاقة بين الشفافية والفساد المالي والإداري علاقة عكسية فكلما نضجت وسائل الشفافية وأخذت دورها في المجالات كافة ارتفعت إمكانية محاربة ومواجهة الفساد والقضاء عليه والتقليل من آثاره المدمرة، حيث يستمد الفساد قوته من الغموض وعدم الوضوح اللذين يكتنفان إدارة الأموال العامة: .

- تنشيط وإعمال السياسات الضرورية لاجتثاث الفساد الإداري والمالي بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية؛
- تدوير الموظفين والمسئولين بشك مستمر لضمان عدم السماح لبناء بؤر فساد

إداري على هيئة عصابات منظمة يكون من الصعب بعد استفحالها القضاء

عليها، فبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في موقعه يتسبب في تفشي الفساد

ويقود إلى بناء شبكات فساد إداري تكون بمثابة سرطان في جسد الدولة؛

- تشجيع العاملين داخل دوائر الدولة على تقديم ما يتوافر لديهم من معلومات متعلقة بعمليات مشبوهة قد تشكل جرائم فساد مالي وإداري؛
- رفع الأجور والرواتب للعاملين في الدولة لضمان توفير الحد الأدنى من الرفاهية

التي تمنعهم من الانجرار إلى مزالق الفساد المالي والإداري، وتضمن عدم ترك الكوادر الكفؤة والنزيهة لمؤسسات الدولة لمصلحة القطاع الخاص، فيبقي في الإدارة العامة الموظفين غير الأكفاء فتتراجع

الإنتاجية ويكرس الروتين ويبدأ الفساد
المالي والإداري بالظهور؛

- توعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وبخطورة الفساد المالي والإداري لضمان تعاونهم في القضاء عليه؛
- تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري لتشكيل منظومة ردع خاص وعام لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير؛
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات العامة وتوليها صلاحيات واسعة

لمحاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد المالي والإداري؛

- الاستعلام بشكل دوري عن مصادر الثروة لدى المسئولين لضمان عدم تكدس

الأموال المتحصلة من عمليات الفساد المالي والإداري لديهم؛

- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد؛
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الساعية إلى محاربة مظاهر الفساد المالي والإداري حيث يكون بالإمكان الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والعمل سوية على عدم السماح لمرتكبي جرائم الفساد من الفرار إلى خارج بلدانهم وضمان استرجاع المبالغ المنهوبة؛
- استخدام أساليب الحكومة الإلكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام وما قد ينجم عنه من إغراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبالغ مالية معينة.